

كشف الرموز

[260] [مسائل ثلاث (الأولى) قيل: من حلف بالبراءة لزمته كفارة طهار.] ونحن

نطالبه بتوزيع الحكم على التفصيل، فإن الروايات على ما ذكرناه. وإذا تقرر هذا، فالذي ينبغي عليه العمل، هو مذهب الشيخين، لأن الروايات بذلك أصح، وهو أظهر بين الطائفة ومنشأ التردد، النظر إلى الخلاف، وهو ضعيف. وقوله: (أشبههما أنها صغيره) التفات إلى رواية حفص بن غياث (1). والأولى الاعراض عنها رأساً، فإنها لا تصلح معارضة، ولا إثبات حكم بها، لضعفها. " قال دام طله " : قيل: من حلف بالبراءة، لزمته كفارة طهار. القائل هو المفيد في المقنعة، والشيخ في النهاية، ويعني البراءة، من ا رسول ا والائمة عليهم السلام وفي النهاية: فإن لم يقدر على كفارة الطهار، فعليه كفارة اليمين. والمستند في الكل غير معلوم، نعم روي في التهذيب، عن الكليني، عن محمد بن يحيى، قال: كتب محمد بن الحسن الصفار إلى أبي محمد عليه السلام: رجل حلف بالبراءة، من ا رسول ا صلى ا عليه وآله (والائمة عليهم السلام خ) فحنث، ما توبته وكفارته؟ فوقع عليه السلام: يطعم عشرة مساكين، لكل مسكين مد، ويستغفر ا عزوجل (2). وهي مع كونها مشتملة على المكاتبة، غير دالة على المدعي. فالأولى التمسك بالأصل، والقول بعدم الكفارة، وهو اختيار الشيخ في الخلاف والمبسوط، مستدلاً بالاجماع، وعليه المتأخر، ولا خلاف في الإثم.

(1) كما تقدمت آنفاً، حيث قال عليه السلام _____

فيها: كفارة النذر كفارة اليمين. (2) الوسائل باب 20 حديث 1 من أبواب الكفارات. _____